

## أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر وقطر

### The impact of global oil price fluctuations on economic growth rates Case study of Algeria and Qatar

مقدم عبد الجليل

أقسام حسناء

عدنان خولة

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر

جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر

جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر

mokaddemabdeldjalil@yahoo.com

akacemhasna@gmail.com

khawlaadn05@gmail.com

تاريخ القبول: 2019/06/16

تاريخ الاستلام: 2018/12/04

**الملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأثر الذي يمكن أن تحدثه تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي لكل من دولتي الجزائر وقطر ومدى تحقيق كل من هاتين الدولتين اقتصاديا في توافر المورد الطبيعي. وانطلاقا من هذا قمنا ببناء الإشكالية الرئيسية كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري والقطري. وللإجابة عن هذا التساؤل قمنا باستخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي وكذا المنهج المقارن، بحيث قمنا بدراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2017 ومقارنة نتائج هذه التقلبات على معدلات النمو لكل من دولتي الجزائر وقطر.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن الجزائر دولة ذات اقتصاد ريعي يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على الأسعار النفطية بشكل كبير إما إيجابا أو سلبا. في حين أن قطر دولة ذات اقتصاد متنوع رغم أنه يتأثر بتقلبات أسعار النفط إلا أنه يحقق نموا اقتصاديا كبيرا من خلال اعتماده سياسة التنوع الاقتصادي وإنعاش القطاعات غير النفطية.

**الكلمات المفتاحية:** النمو الاقتصادي، تقلبات أسعار البترول، الناتج المحلي الاجمالي، الاقتصاد الريعي، الاقتصاد المتنوع.

**Abstract :** This study aims at the impact of oil price fluctuations on the economic growth of the State of Algeria and Qatar, and the extent to which both economic growth in the availability of natural resources. From this we have built the following main problem. How do oil price fluctuations affect Algerian and Qatari economic growth? To answer this question, we conducted an analytical study of the impact of oil price fluctuations on economic growth during the years 2000-2017.

In this study we have concluded that Algeria is a country with a rural economy that is affected by changes in oil prices, either positively or negatively. While Qatar is a diversified economy, although it is affected by oil price fluctuations, it is achieving significant economic growth by adopting a policy of economic diversification and revitalization of non-oil sectors.

**Key words:** Economic growth; Oil price fluctuations; Gross domestic product; Rent economy; Diversified economy.

**JEL Classification:** F43, L71

\*مرسل المقال: مقدم عبد الجليل (mokaddemabdeldjalil@yahoo.com).

## المقدمة:

عرف النفط منذ ظهوره بكونه مورد مهم أساس لإنتاج الطاقة في العالم وثروة تقوم عليها اقتصاديات الدول باعتباره الصناعة الأولى وذلك بتعدد مشتقات ومميزات هذه السلعة التي تنتج عنها في العالم والتي تقوم عليها كل الصناعات، فالإنسان منذ أن عرف هذه المادة الخام لم يستطع الاستغناء عنها وذلك من خلال ما تلي له من حاجات وما توفر لو من متطلبات الحياة ومن خلله تسعى لزيادة التطور التكنولوجي.

ساهم البترول في اقتصاديات الكثير من الدول عبر العالم سواء بطريقة مباشرة أو غير المباشرة مما أثر على السياسات الاقتصادية لهاته الدول خاصة منها تلك التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل ميزانياتها العامة، فمن بين هذه الدول نجد الجزائر والتي من سبعينات القرن الماضي يعتبر النفط هو الرئة الحيوية التي تنفس به الميزانية العامة فتتأثر من عام إلى آخر بتأثر أسعار النفط، حيث تشمل نسبة تغطية الإيرادات العامة أكثر من 97%، في حين أن دولة قطر تعد من الدول المعتمدة على مداخيل النفط ولكن بنسبة اقل تقدر ب 79%، حيث كان لأثر سياسة تنويع الاقتصاد أثر بالغ في السياسة الاقتصادية لهذا البلد، هذا ما دفعنا إلى دراسة مقارنة بين هاتين الدولتين ومن هذا المنطلق نطرح الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لكل من دولتي الجزائر وقطر؟

المنهج المتبع والأدوات: استندنا في دراستنا على المنهج الاستنباطي لوصف الظاهرة المدروسة، كما استخدمنا المنهج الاستقرائي عن طريق المنحنيات الجداول الإحصائية، واستخدام المنهج المقارن للمقارنة بين الجزائر وقطر.

## 1. الإطار النظري للأسعار النفطية العالمية

## 1.1. تعريف النفط:

إن كلمة petroleum هي كلمة لاتينية الأصل تتكون من مقطعين الأول (petra) ويعني صخر والثاني (oleum) ويعني زيت وتعني الكلمة باللغة العربية زيت الصخر أو ما يطلق عليه النفط أو البترول، يتميز النفط الخام باللون البني الغامق أو الأسود ذات البريق الأصفر الذهبي وتختلف الكثافة النوعية للنفط من خزان إلى آخر ومن حقل إلى آخر وتكون في المتوسط حوالي 0.836 جم/سم مكعب. (السيد، 2008، صفحة 23)

ويتكون النفط من تحلل الموارد العضوية (حيوانية ونباتية) التي انظمرت لملايين السنين في طبقات من الرمل الناعم تحت ضغط وحرارة شديدين. ويبقى النفط داخل مسام تلك الطبقات الرسوبية إلى أن تحدث فيها التواءات أو انكسارات بفعل حركات القشرة الأرضية فبندف تحت فعل الضغط الواقع عليه. (بكري، 1986، صفحة

## 2.1. السعر النفطي:

أ. مفهوم السعر النفطي: هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من (42) غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، وهذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى أصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد سبعينات القرن الماضي واستمرارها حتى الآن. (البصام، 2013، صفحة 33)

ب. أنواع سعر النفط: الحديث عن أسعار النفط الخام تقودنا إلى تتبع وتبيان أنواع الأسعار النفطية، لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية في الاقتصاد النفطي، حيث كل مصطلح نفطي يعبر عن معنى معين مميز له عن بقية أنواع: الأسعار الأخرى، ومن خلال هذا المطلب سنحاول توضيح أبرزها وأكثرها شيوعا واستخداما. (برجاس، 2000، صفحة 94)

ب.1. السعر المعلن: أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية. وأول مرة ظهر هذا السعر كان في عام 1980 يقصد في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ ذلك الوقت وحتى فترة أواخر الخمسينات من القرن الماضي كانت الأسعار المعلنة معبرة فعليا عن قيمة النفط في السوق الدولية أما الأطراف المعلنة لتلك الأسعار فهي الشركات الاحتكارية النفطية الكبرى. (السماك، 1981، الصفحات 222-223)

ب.2. السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري. كنسبة مئوية كخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع. وهو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري أو هذه التسهيلات تشمل وتعود للطرفين. (الدوري، 2003، الصفحات 261-262)

ب.3. سعر الإشارة أو المعمول عليه: هو عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق. وإن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من الدول النفطية. (الدوري، 2003)

ب.4. سعر الكلفة الضريبية: يتعامل بهذا السعر شركات النفط الأجنبية العاملة في العديد من بلدان ومناطق العالم النفطية. وهو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف له قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية العائدة للدول النفطية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة النفطية على تنوع تلك الاتفاقيات. (الدوري، 2003)

ب.5. السعر الفوري أو السعر الآني: هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا وفي السوق النفطية الحرة، وهذا السعر معبر أو مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط بين الأطراف العارضة والمشتري وبصورة فورية وآنية. (السماك، 1981)

### 3.1. ماهية الاقتصاد النفطي

**أ. التعريف:** يعتبر موضوع علم الاقتصاديات البترولي من العلوم الاقتصادية الحديثة والمعاصرة وكانت البداية منذ فترة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهي الفترة التي أعقبت استغلاله بصورة واسعة وظهور مركز قوة وأهمية وتأثير الثروة البترولية في مجال الشؤون السياسية والعسكرية وعلى النطاق الدولي.

وبعد انتهاء فترة الحرب العالمية الثانية توسع وازداد الاهتمام بدراسة وتحليل مركز وأثاره البترول اقتصاديات واجتماعية وتكنولوجية وعلى الاقتصاد الدولي أو الإقليمي أو المحلي على حد سواء.

إن الموضوع الاقتصاد البترولي يعتبر من العلوم الاقتصادية التطبيقية وأحيانا يطلق عليها بالعلوم الاقتصادية التطبيقية أو الفرعية وذلك لكونه موضوع ينص البحث فيه حول نشاطات الإنسان الواعية والهادفة والمتعلقة بالثروة طبيعية معلومة ومعينة وهي الثروة البترولية (البترول والغاز) والذي يهدف إليه ذلك النشاط الإنساني بإيجاد هذه الثروة وتحويلها إلى منتجات سلعية تشبع وتلبي حاجات الإنسان إليها. أي انه ذلك العلم المتعلق بالنشاط الاقتصادي البترولي من إنتاج وتوزيع واستهلاك للسلعة البترولية. (الدوري، 2003، صفحة 3)

### 2. عموميات حول النمو الاقتصادي:

#### 1.2. مفهوم النمو الاقتصادي:

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي منها:

النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تحاول الدولة تحقيقها من أجل تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها، ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحققة عن زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع.

اصطلاح النمو الاقتصادي يشير إلى ارتفاع الدخل القومي أو الناتج القومي، فعندما يزيد الإنتاج من السلع والخدمات في دولة ما، بأي شكل من الأشكال، فإذا ذلك يسمى بالنمو الاقتصادي. (زيدان، 2013، صفحة 54)

النمو الاقتصادي هو الزيادة في الإنتاج المصاحبة لتحسن التدرجي في الاقتصادي، حيث يمكن الاقتصاد أن يسير في مسار توجه الزيادة في الإنتاج.

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن النمو الاقتصادي يعني:

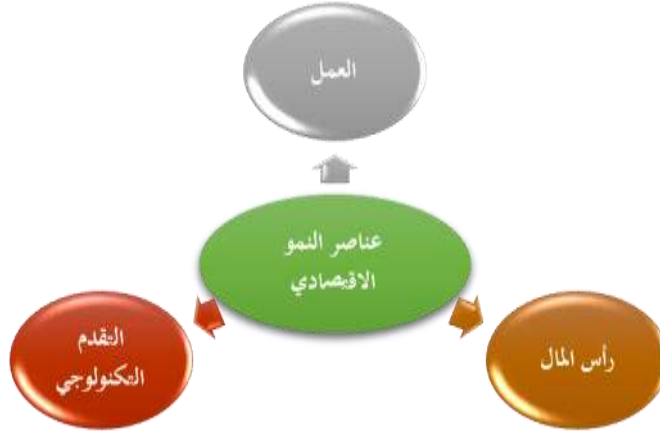
- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

#### 2.2. عناصر النمو الاقتصادي:

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي أساسا في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي. كما هي موضحة في الشكل

التالي:

الشكل رقم 01: عناصر النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثين.

أ. **العمل:** نعني بالعمل " مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية احتياجاته. (برنييه و سيمون، 1989، صفحة 451) وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها. ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

ب. **رأس المال:** يعرف رأس المال بأنه: مجموع السلع التي توجد في وقت معين، في اقتصاد معين. (أحمد، صفحة 353) بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصرا من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.

ت. **التقدم التقني:** التقدم التقني هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بإنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس كميات عناصر الإنتاج. أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من عوامل الإنتاج. أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية. وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي. (برنييه و سيمون، 1989، صفحة 153)

3.2. **قياس النمو الاقتصادي:** يقتضي النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

أ. الناتج الوطني : هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح على تسميته معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، وما يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم. كما أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالباً عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها. (بن ساحة، 2001، صفحة 9)

ب. الدخل الفردي : تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان ويعتبر هذا المقياس قياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه. كما يمكن أيضاً قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما مثلاً ومقارنتها بالقدرة الشرائية لنفس المقدار - أي دولار واحد - ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نمواً وفق أكبر قدرة شرائية.

### 3. الدراسة التحليلية لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لدولتي الجزائر وقطر:

#### 1.3. التطور التاريخي لتقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2017):

مع بداية الألفية الثالثة (عام 2000) شهدت الساحة العالمية للبتروول تحولات مهمة، ليس فقط لأن متوسط الأسعار المتحقق كان يعد الأعلى منذ منتصف الثمانينات، ولكن أيضاً لأن سوق البترول قد اعتراه تغيراً أساسياً نتيجة عودة منظمة أوبك باعتبارها لاعبا رئيسياً في هذه السوق بعد فترة غياب طويلة جسدت تقلص قوتها، وذلك رغم كل الضغوط التي فرضت عليها في تلك الفترة. فبعد الاتجاه المتصاعد الذي اتخذته الأسعار منذ مارس 1999، رافق اجتماع دول أوبك في مارس 2000 تهديدات أمريكية واضحة ضد أي اتجاه لخفض الإنتاج بهدف زيادة الأسعار عن المستوى السائد، فجاء قرار الاجتماع بزيادة الإنتاج بنحو (1,7) م ب/ي استجابةً للطلب الأمريكي. لكن رغم هذه الزيادة في العرض والمدممة بتزايد ضخ النفط العراقي في الممتدة - إطار برنامج "النفط مقابل الغذاء" ظلّ السعر يتراوح بين (25-29) \$/ب خلال الفترة الممتدة بين (يونيو 2000 / سبتمبر 2001)، لتأتي آثار الهجوم الانتحاري ضد الولايات المتحدة يوم 11 سبتمبر سلبية على الأسعار التي سجلت انخفاضات متتالية حتى وصلت إلى (18,2) \$/ب في يناير 2002 كنتيجة لتدهور معدلات النمو الاقتصادي، وما تبعه من انخفاض حاد في الطلب من جهة وزيادة العرض من جهة أخرى. (فاروق، 2001، الصفحات 59-61)

لتعود بعد ذلك الأسعار للارتفاع مجددًا بعد قرار أوبك في 14 نوفمبر بخفض الإنتاج ابتداءً من يناير 2002 حيث بلغ متوسط أسعار سلة أوبك للعام المذكور ما يقارب (24,36) \$/ب.

ابتداءً من العام 2003 دخل العالم مرحلة جديدة، حيث حصل تغيراً هيكلياً في الطلب على النفط وبلغت الزيادات في الطلب ما يقارب (1,5) م ب/ي، وقد تزامن ذلك مع اختلالات كبيرة في العرض نتيجة الاضطرابات السياسية في عددٍ من دول أوبك. فقد أدى إضراب شامل في فنزويلا في بداية 2003 إلى إيقاف

معظم الصادرات النفطية الفنزويلية، تبع ذلك إضرابات قبلية في نيجيريا، لتأتي بعدها حرب العراق التي أوقفت تصدير نفطه لأشهر عديدة . في ظل هذه الظروف ارتفع متوسط أسعار سلة أوبك لسنة 2003 إلى (28,20) \$/ب، ليتواصل الاتجاه التصاعدي للأسعار خلال العام 2004 إلى أن بلغت حاجز (45) \$/ب في

الربع الأخير من العام نفسه. (ضياء، 2005، الصفحات 17-25). واستمررا لديناميكية العام 2004 شهدت أسعار النفط تصاعداً مستمرا خلال السنوات 2005، 2006، 2007 (باستثناء الانخفاض الذي حدث خلال الأشهر الأخيرة للعام 2006) لتصل في مستوياتها الاسمية إلى أرقام غير مسبوقه، حيث بلغ معدّل سعر سلة الأوبك (61,6، 50,6، 69,1) \$/ب خلال سنوات 2005، 2006، 2007 على التوالي. أما عن الأسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع المستمر فقد كانت مرتبطة أساساً باستمرار زيادة الطلب المدعومة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى الاختناقات في طاقات التكرير العالمية المصحوبة بانخفاض الطاقات الإنتاجية، ناهيك عن المشاكل السياسية في منطقة الشرق الأوسط والعراق وإيران (الملف النووي الإيراني) ونيجيريا وفنزويلا، دون إغفال دور الكوارث الطبيعية التي سببتها الأعاصير وما رافقها من تطور في مستوى المضاربات في الأسواق الآجلة. (منظمة الأقطار العربية، 2005-2006-2007)

مع حلول العام 2008 شهدت أسعار سلة أوبك ارتفاعاً ولمستويات قياسية، وقد اتسمت بالتباين في معدّلاتها الفصلية، حيث بلغ متوسط الأسعار خلال الربع الأول حوالي (93) \$/ب، وارتفع إلى (118) \$/ب خلال الربع الثاني، قبل أن يتراجع إلى ما يقارب (114) \$/ب خلال الربع الثالث، ليواصل التدهور إلى (53) \$/ب خلال الربع الرابع . وبهذا بلغ معدل الأسعار السنة مقدار (94,1) \$/ب، لينخفض هذا المعدل خلال 2009 إلى (61) \$/ب أي بنسبة (35,4%) مقارنةً بسنة 2008، وذلك رغم الاتجاه التصاعدي الذي شهدته الأسعار منذ شهر مارس لذات العام. أمّا العام 2010 فقد شهد استقراراً نسبياً لأسعار النفط العالمية حيث نسب السنوي - استقرّ معدل أسعار سلة خانات أوبك ليتحرّك ما بين (70-85) \$/ب في أغلب الأوقات، ليبلغ المعدّل السنوي للأسعار حوالي (77,4) \$/ب بارتفاع قدره (27%) بالمقارنة مع عام 2009. (التقارير السنوية الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، 2008، 2009، 2010)

لقد ألفت الأزمة المالية العالمية بضلالها على تحولات أسعار الخام خلال الفترة (2008-2010) حيث انخفضت تأثيرات قوى السوق التقليدية (العرض والطلب)، لتفسح المجال أمام العوامل الأخرى (المضاربة أساساً) للتحكم في مسار الأسعار. فالمنحى التصاعدي الذي انتهجته الأسعار منذ بداية العام 2008 إلى غاية شهر يوليو من نفس العام لم يكن لأساسيات السوق من عرضٍ وطلب ومستوى للمخزون أي دور فيه (حيث لم يكن هناك أي شحّ في الإمدادات، كما أن مستويات المخزون ظلّت مرتفعة عند معدّله المسجل خلال السنوات الخمس الماضية)، كما أنه وفي ظل أسوأ ركود اقتصادي عرفه العالم منذ ثلاثينات القرن الماضي أخذت الأسعار اتجاهها تصاعدياً منذ مارس 2009، وذلك بشكلٍ معاكس لما تمليه ظروف أساسيات السوق التي تمثّلت بانخفاضٍ في

الطلب، وتراكم في المخزون العالمي النفطي، حيث لم يعد من غير المألوف تصاعد أسعار النفط بالتزامن مع الارتفاع في المخزون.

في الفترة بين منتصف عام 2014 وأوائل عام 2016، واجه الاقتصاد العالمي واحدا من أكبر الانخفاضات في أسعار النفط في التاريخ الحديث. وكان انخفاض الأسعار بنسبة 70% خلال تلك الفترة واحدا من أكبر ثلاثة انخفاضات منذ الحرب العالمية الثانية، وهو الأطول منذ انبعاثها عام 1986 بسبب العرض. والشكل الأتي يوضح حركة أسعار النفط العالمية خلال الفترة 2000-2017.

الشكل رقم 02: تطور أسعار النفط العالمية (2000-2017)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الأوبك

### 2.3. الاقتصاد النفطي في الجزائر

ارتبط مفهوم استعادة السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرر والاستقلال، وعلى مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية و إعادة تقييمها مبدأ دستوريا، أقرته الجزائر في كل دساتيرها وتنص المادة 25 من دستور 1976 على أن "حق الدولة في ممارسة سيادتها على مجموع ترابها الوطني والمجال الجوي والإقليم البحري ويشمل ذلك الموارد الطبيعية في باطن الأرض"، وكذا الميثاق الوطني ثم دستور 1989 وكذلك الدستور الحالي 1996 في المادة 17 التي تنص على أن "الملكية العامة هي ملك للمجموعة الوطنية، وتشمل باطن الأرض والمناجم والمقالع، والموارد الطبيعية للطاقة، والثروات المعدنية والطبيعية في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات".

أما الجانب التنظيمي، فكانت قضية الأسعار حجر الزاوية، والتي أصبحت من اختصاص السلطات الوطنية ولم يعد للشركات النفطية أي دخل فيها، فأقرت مجموعة من القواعد تنظمها مراسيم تشريعية عديدة صدرت في 12 أبريل 1971 تهدف إلى تنظيم نشاط الاستغلال لقطاع المحروقات في جميع مراحلها وكذا جانب النظام الضريبي. (بوجمعة، 2009، الصفحات 40-41)

ومن بين الموضوعات التي تناولتها هاته المراسيم ما يلي:

- تحديد المستوى الأدنى للأسعار المعلنة للنفط الجزائري، حيث تؤكد على حق الجزائر في أن تحدد أسعار منتجات النفطية بشكل منفرد دون الرجوع إلى الشركات الأجنبية، بمعنى أن السعر النفطي يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة، ولها سلطة تصليح الأسعار.

- وبموجب هاته المراسيم كذلك، تم تعديل قانون الأسعار الذي نصت عليه اتفاقيات الامتياز الملحققة بقانون النفط الصحراوي لعام 1958، ومن ثم تحديد القيمة النهائية التي تتخذ أساسا لاحتساب الضريبة الواجبة التطبيق وتقدير قيمة الضرائب المستحقة والمتأخرة عن الشركات الأجنبية، رغم تحديد الجزائر لمستوى أسعار نفطها (2.77) دولار للبرميل من ميناء الشحن بجماعة ابتداء من أول يناير إلى مارس (1971)، إلى أن أضافت شرطا بمقتضاه أنه يمكن تغيير الأسعار المحددة إذا وقع تعديل جوهري لمعطيات الاقتصاد الدولي للنفط، وبمعنى أن التسعير يخضع لقرارات تنظيمية تتفق عليها الحكومات الأعضاء في منظمة الأوبك.

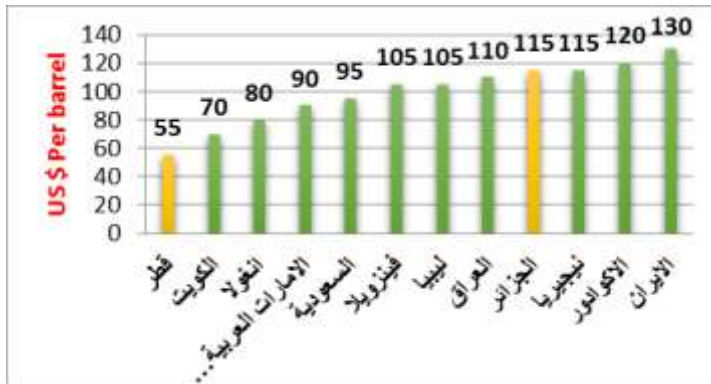
### 3.3. الاقتصاد النفطي في قطر:

تاريخ اكتشاف النفط في قطر يرجع إلى عام 1932 ليمنح حاكم دولة قطر الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني ترخيص التنقيب عن النفط لشركة النفط الأنجلو فارسية وبهذا يبدأ تاريخ النفط في قطر، بدأ عملية المسح ولكن الاستخراج الحقيقي للنفط لم يبدأ إلا بعد سنوات عدة من الحرب العالمية الثانية.

أما في الجانب الداخلي سعت دولة قطر مبكرا إلى الوصول إلى أفضل الشروط الفنية والاقتصادية للاستفادة من الثروة النفطية وتوجيه سياسات استخراج النفط وتسويقه والمحافظة عليه وأسفرت مفاوضات دولة قطر مع الشركات النفطية الأجنبية عن التوصل إلى العديد من الإجراءات التي تؤكد سيادتها على ثروتها الطبيعية وتحديد أسعار هاته الثروات .

### 4.3. أسعار توازن الميزانية العامة لدول الأوبك:

الشكل رقم 03: سعر التعادل الوسيط للميزانية دول الأوبك



المصدر: US Department of Energy (DOE), Independent Statistics & Analysis 2013

تحتاج بعض دول أوبك إلى أسعار مرتفعة جدًا كي تصل إلى "التعادل" في ميزانيتها وتدفع جميع النفقات الحكومية التي تراكمت في السنوات الأخيرة فالجزائر على سبيل المثال، تحتاج إلى أسعار بحدود 115 دولار للبرميل

حتى تصل إلى التوازن في ميزانيتها وتغطية جميع النفقات الحكومية في حين تحتاج قطر إلى 55 دولار للبرميل فقط لتفادي عجز الميزانية العمومية وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن دولة قطر تعتمد سياسة التنوع الاقتصادي حتى لا تتأثر بتقلبات أسعار النفط.

### 5.3. أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري:

سنوضح من خلال الجدول التالي تطور الناتج الداخلي الإجمالي وعلاقته بأسعار النفط خلال الفترة 2000-2017

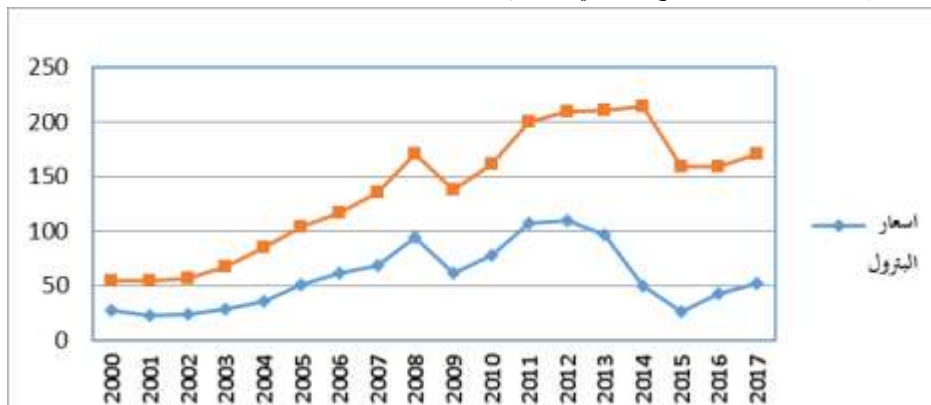
2017

الجدول رقم 01: تطور الناتج الداخلي الإجمالي وعلاقته بأسعار النفط خلال الفترة 2000-2017

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)		أسعار النفط (دولار للبرميل)
	الجزائر	قطر	
2000	54.79	17.76	27.6
2001	54.74	17.54	23.1
2002	56.76	19.36	24.3
2003	67.86	23.53	28.2
2004	85.33	31.73	36
2005	103.2	44.53	50.6
2006	117.03	60.88	61
2007	134.98	79.71	69.1
2008	171	115.27	94.4
2009	137.21	97.8	61
2010	161.21	125.12	77.4
2011	200	167.78	107.5
2012	209	186.83	109.5
2013	209.8	198.73	96.2
2014	213.9	206.22	49.5
2015	165.9	164.64	26.5
2016	159	152.45	43
2017	170.37	167.61	52.5

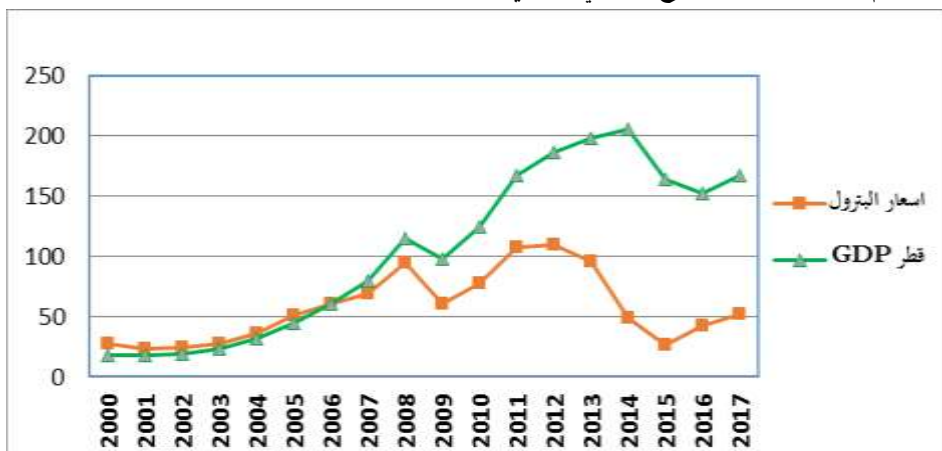
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وموقع Trading economics

الشكل رقم 04: منحنى تطور الناتج الداخلي الإجمالي للجزائر وعلاقته بأسعار النفط خلال الفترة 2000-2017



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وموقع Trading economics

الشكل رقم 05: منحنى تطور الناتج الداخلي الإجمالي للجزائر وعلاقته بأسعار النفط خلال الفترة 2000-2017



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وموقع Trading economics

يتضح من خلال الشكلين والجدول أعلاه شدة التأثير الذي تمتلئه أسعار النفط على نمو الناتج الداخلي الإجمالي، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج GDP وتطورات أسعار النفط، والواضح في الجدول (01) هو أن أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام ونمو الناتج الداخلي الإجمالي بشكل خاص يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية، وبما أن حصة الجزائر من الصادرات النفطية محددة من طرف منظمة الأوبك فإن أثر الأسعار سيظهر بقوة على حصيلة الصادرات ما دامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض الأسعار، ومنه على حصيلة قطاع المحروقات وبالتالي على القيمة النهائية للناتج الإجمالي، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2008 أين انتقل الناتج المحلي الجمالي الجزائري من 54.79 مليار دولار سنة 2000 وصولا إلى 171 مليار دولار سنة 2008 في حين ارتفع الناتج المحلي الإجمالي القطري من 17.76 مليار دولار إلى 115.27 مليار دولار لينخفض بعد ذلك انخفاضاً طفيفاً سنة 2009

قدر GDP للجزائر ب 137.21 مليار دولار و GDP لقطر ب 97.8 مليار دولار نتيجة تأثر أسعار النفط بإفرازات الأزمة العالمية وتراجع النمو الاقتصادي حيث سجلت ما قيمته 61 دولار للبرميل سنة 2009 مقارنة ب 94.4 دولار للبرميل سنة 2008 لتعاود الناتج المحلي الإجمالي الارتفاع مع تحسن أسعار النفط حيث قفز الناتج الداخلي الإجمالي للجزائر إلى أقصى حدوده حيث قدر ب 213.9 مليار دولار سنة 2014 والناتج المحلي الإجمالي لقطر من نفس السنة قدر ب 206.22 مليار دولار ولينخفض مجددا سنة 2015 لكل من الجزائر إلى 165.9 مليار دولار و قطر إلى 164.64 مليار دولار نتيجة الأزمة النفطية سنة 2014 ليعاود الانخفاض سنة 2016 إلى 159 مليار دولار بالنسبة للجزائر و 152.45 مليار دولار بالنسبة لقطر وذلك راجع إلى انخفاض سعر النفط حيث وصل إلى 43 دولارا تقريبا وهو أقل سعر منذ عام 2004 أي منذ 12 عاما بسبب رفع أمريكا حظرها على تصدير النفط بعد 40 عاما بالرغم من تخمة المعروض؛ ما أثر سلبا على توازن أسواق النفط العالمية، وخلق المزيد من المنافسة أمام أنواع الخام العالمية المشابهة للنفط الصخري الخفيف مثل نفط بحر الشمال النرويجي، و نفط ليبيا، نفط الجزائر، والأثر الأكبر لحق بنفط غرب أفريقيا (نيجيريا و انغولا).

واصلت أسعار النفط صعودها لكن بشكل بطيء في عام 2017 أين بلغت سعر 52.5 دولار للبرميل الواحد، ومن الأسباب التي أدت إلى انهيار أسعار النفط منذ 2014 أصبحت معروفة ومعلومة، وأهمها :

- الفائض النفطي الموجود في جميع المراكز النفطية من المخزون التجاري والاستراتيجي، وقد يفوق 3 ملايين برميل في اليوم حاليا. مع استمرار جميع الدول المنتجة للنفط في مواصلة زيادة إنتاجها قدر الإمكان، وبأي سعر. المهم إيجاد منافذ قابلة تستقبل للاستهلاك.
- كما تشير الأدلة الظرفية إلى شيء من التواطؤ السياسي بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وراء الانخفاض الحاد في أسعار النفط، بغرض استهداف إيران وروسيا، حيث استغلت المملكة العربية السعودية انخفاض أسعار النفط لإلحاق الضرر باقتصاد إيران وإضعاف نفوذها في الشرق الأوسط في حربها بالوكالة على إيران بشأن برنامجها النووي، في حين أن الولايات المتحدة استغلت انخفاض أسعار النفط لإضعاف اقتصاد روسيا، وتشديد العقوبات ضدها بسبب أوكرانيا.
- رفع العقوبات عن إيران : مما أضعف أيضا الأسواق النفطية التهديد الإيراني بغزو الأسواق بكميات تفوق 3 ملايين برميل في اليوم من النفط مع نهاية العام الحالي، مما أدى إلى انخفاض يومي في أسعار النفط. بالرغم من التصريحات المطمئنة من الجانب الإيراني بأنه لن يربك الأسواق بانتظام ضخ الكميات.
- زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية
- انخفاض الطلب العالمي، خصوصا من الدول الاقتصادية النامية، مثل الصين والهند والبرازيل وبقية دول العالم مع أداء اقتصادي ضعيف، عدا الولايات المتحدة الأمريكية.

## الخاتمة:

أعتبر النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى جميع البلدان إلى تحقيقه، للرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد. ولأهمية موضوع تحديد العوامل المؤثرة فيه، عكفت النظرية الاقتصادية على دراسة العديد من النماذج الاقتصادية وتحليلها على المستوى النظري، والتطبيقي بغرض صياغة وتحديد الدوال المفسرة لطبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى .

في سياق هذا، شهدت معدلات النمو في الدول العربية عامة و( الجزائر وقطر) بصفة خاصة تذبذب جراء عدم استقرار أسعار النفط التي تعتبر من أهم العوامل المؤثر فيه، وتسعى السياسات الجديدة لهاتين الدولتين لوضع اقتصادي متنعش لتجنب التوتر في الأوضاع الاجتماعية للشعوب العربية.

حيث تعتبر الجزائر وقطر من بين الدول المصدرة للنفط وهما أعضاء في منظمة الأوبك، وتصديرهما للنفط يعني اعتمادهما الكبير على مداخل هاته المادة في تمويل الميزانية العامة حيث تعتمد الجزائر بنسبة أكثر من 97 % على الريع البترولي أما قطر فتعتمد بحوالي 79 % حسب الإحصائيات الحديثة. هاته السياسة تعتبر سياسة غير آمنة حيث أن التغير في سعر البترول يؤثر على المصدر الرئيسي في تمويل الميزانية العامة والنمو الاقتصادي، مما جعل قطر تفكر عن الاستغناء عن هذا المصدر خلال العقدين القادمين والاعتماد على التنوع الاقتصادي (السياحة، الصناعة، الخدمات ... وغيرها) من القطاعات التي تساهم في رفع نسب النمو الاقتصادي بشكل ملموس وهذا ما نجحت فيه قطر منذ سنة 2011، أما سياسة الجزائر فلم تتجاوز مكانها منذ العقد السابع من القرن الماضي حيث النفط هو المتحكم في السياسة الاقتصادية لدولة الجزائر .وعليه كانت النتائج هذه الدراسة كالتالي:

- إن التقلبات السعريّة للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد استقرارا أو اختلالا وهو ما أكدته أزمة 2014 والتي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزان التجاري والميزانية العامة.

- لا يزال الاقتصاد الجزائري في دائرة الاقتصاد الريعي منذ سبعينيات القرن الماضي.

- إن الاقتصاد الوطني الجزائري يبقى عرضة للصدمات الخارجية ما دام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للطاقة والإيرادات، فضمن استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات الغير نفطية بالاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة .

- على رغم من تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطر إلا انه حقق تنوع اقتصادي واحتلت المركز الثاني من بين أثر الاقتصاديات نموًا في العالم عام 2015 بنسبة بلغت -حسب صندوق النقد الدولي- نحو 7.1%. أما سنة 2018 حصدت قطر المرتبة الأولى في مؤشر الدول المحققة للنمو الاقتصادي خلال العشريين عاما الماضية، كما حققت متوسط نمو اقتصادي سنوي بلغ 10.5% وذلك راجع لاعتمادها على سياسة التنوع الاقتصادي وتشجيع وإنعاش القطاعات غير النفطية.

- يشكل الهبوط الكبير في أسعار النفط فرصة جيدة بالنسبة للاقتصاديات النفطية لتصحيح مسار النشاط الاقتصادي وإعادة هيكلة البنية الاقتصادية والمالية باتجاه التنويع الاقتصادي على حساب الانكشاف على مورد أحادي (النفط) يتسم بالتقلب الحاد والنضوب المستقبلي، لاسيما في ظل وجود تجارب تنموية ناجحة خاضتها بعض البلدان الريعية (قطر، الإمارات...) والتي نجحت في تنويع الاقتصاد بعيدا عن التركيز على النفط.
- في ظل النمو الاقتصادي الذي حققته قطر على الجزائر ان تنهج النهج الذي سارت عليه دول التعاون الخليج عامةً ودولة قطر خاصةً للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- تتأثر الأسعار النفطية بالأزمات المالية العالمية.
- توجد علاقة طردية بين السعر النفطي ومعدلات النمو الاقتصادي.
- ومن خلال دراستنا ارتأينا إلى تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بموضوع دراستنا في النقاط التالية:
- يجب ترشيد استغلال موارد الطبيعية في صورة النفط والغاز لضمان موارد مالية للأجيال القادمة .
- وجوب إيجاد مصادر جديدة في تمويل الميزانية العامة، عن طريق تنويع مصادر الدخل كقطر.
- الاقتداء بالسياسة النفطية القطرية الساعية لتخفيف وزن الذي يمثله النفط في حجم الصادرات الكلية.

#### قائمة المراجع:

- ابرنييه، و ا سيمون. (1989). أصول الإقتصاد الكلي. (عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المترجمون)
- برجاس حافظ. (2000). الصراع الدولي على النفط العربي، مع تقديم للدكتور محمد المجدوب. بيروت، لبنان: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام.
- البصام سهام حسين. (2013). مخاطر وإشكاليات إنخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية\_دراسة تحليلية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية(3).
- بكري كامل. (1986). الموارد واقتصادياتها. بيروت: دار النهضة العربية.
- بن زيدان حاج. (2013). دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول الميناء، دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر، مذكرة دكتوراه غير منشورة. جامعة تلمسان.
- بن ساحة مصطفى. (2001). أثر تنمية الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي غرداية. غرداية - الجزائر.
- بوجمعة قويدري. (2009). إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي. الجزائر.
- التقارير السنوية الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك). (2008، 2009، 2010).
- الدوري محمد أحمد. (2003). مبادئ اقتصاد النفط. ليبيا: دار شموع الثقافة.

- السماك محمد أزهر. (1981). اقتصاديات النفط. مصر: دار الكتب للطباعة والنشر.
- ضياء الموسوي مجيد. (2005). ثورة أسعار النفط 2004. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الخالق فاروق. (2001). النفط والأموال العربية في الخارج: خمس دراسات في الاقتصاد الدولي المعاصر. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات.
- عبد المقتدر عبد العزيز السيد. (2008). البترول وطرق اكتشافه. الاردن: دار الفكر.
- عبدالرحمن يسري أحمد. (بلا تاريخ). النظرية الإقتصادية الكلية.
- منظمة الأقطار العربية. (2005-2006-2007). التقارير السنوية للامين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك).